لم يكتف النظام الاسرائيلي بالطرق التي اتبعها والقيود التي فرضها على شكل ونوعية العمل السياسي بين العرب في اسرائيل ، وانما اتجه الى العمل بينهم على أساس طائفي أيضا بصورة تدعم مركزه السياسي ، وذلك من خلال تقوية المشاعر الطائفية لديهم وتغذيتها على حساب انتمائهم القومي ، وهو وضع يسهل علـى السلطات الاسرائيلية تعاملها معهم بعد تفكيك وحدتهم القومية . والسلطات الاسرائيلية لم تعلن عن اتباع سياستها هذه مرة واحدة ، وانما عملت لتنفيذها على مراحل بدأتها بالتحكم في تعيين ذوي المناصب الدينية من خلال التظاهر بالحرص على تأمين الخدمات الدينية لمختلف الطوائف ، واكملتها بمحاولة استغلال هذا الوضع لمآربهـــا . ولا شك في ان السلطات الاسرائيلية عندما اتبعت هذا النهج وضعت نصب عينيها هدف منع قيام زعامة دينية بين العرب قد تصبح ، مع غياب زعامة قومية ، زعامة دينية ــ قومية بامكانها ان تلعب دورا يشبه ذلك الدور الذي لعبه بعض رجال الدين الفلسطينيين ، من اسلام ومسيحيين ، ضد النشاط الصهيوني في البلد ايام الانتداب ، وهو الدور الذي رأى الزعماء الصهيونيون انه ينم عن عداء سافر لهم ــ خصوصا وانه سيكون من الصعب التصدي لرجال الدين في مثل هذه الحالة ، في ضوء السياسة الاسرائيلية المعلنة بشأن عدم التدخل في شؤون الطوائف الدينية .

ان تدخل السلطات الاسرائيلية في شؤون الطوائف الدينية ومحاولة استغلال ذلك لمآربها يختلف من طائفة الى أخرى . فبالنسبة الى العرب المسيحيين لا تكاد السلطات تمارس أي تدخل أو تأثير يذكر في ادارة شؤونهم الدينية ، ويبدو ان ما يمنعها من ذلك هو أولا عدم قدرتها على التدخل في تعيين رجال الدين اذ ان رئاسات الطوائف المسيحية الكبرى في اسرائيل موجودة خارج البلد ، وهي التي تشرف على تعيين رجال الدين ونقلهم ، دون أستشارة السلطات الاسرائيلية . كذلك ، فان حرص اسرائيل على الابقاء على علاقات حسنة بالكثير من الدول المسيحية ، وعدم اثارة الرأي العام المسيحي من جراء معاملة المسيحيين بصورة قد تفسر بأنها غير ودية ، يجعل السلطات الاسرائيلية تتصرف بحذر وتأني شديدين في علاقاتها بالطوائف المسيحية ــ بل وفي حالات كثيرة نرى الدوائر المعنية تبذل جهودا واضحة للتقرب من رجال الدين المسيحيين ، عربا وأجانب ، بصورة تصل حد التملق لهم ، وهو ما دفع بعضهم في النهاية الى الارتمـــاء في أحضان السلطـــات الاسرائيلية او على الاقل التعايش بهدوء معها . وعلى أية حال ، فهناك نشاط معاد للارساليات المسيحية في اسرائيل يمارسه بعض الفئـــات اليهودية المتعصب في تدينه ومحاولات للضغط على الحكومة لحملها على اتخاذ اجراءات لفرض القيود على نشاط تلك الارساليات ، وهي المحاولات التي تنجح أحيانا . غير ان هذا النشاط لم يوجه ضد العرب المسيحيين بصورة خاصة .

ويختلف هذا الوضع بالنسبة الى المسلمين الذين تمتعوا ايام الانتداب باستقلال ملحوظ في ادارة شؤونهم الدينية . فالسلطات الاسرائيلية ، على ما يبدو ، كانت في حيرة من أمرها، بعد اقامة اسرائيل، بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتنظيم شؤون المسلمين الدينية . فبينما نرى مدير الدائرة الاسلامية في وزارة الاديان يدعو الى اعادة تنظيم شؤون الطائفة الاسلامية ، واقامة الاجهزة الضرورية لذلك وتحديد صلاحياتها من خلال اشراك أبناء الطائفة في ادارة شؤونهم(١٢٧)، تتصرف السلطات بعكس ذلك فتلجأ ، بعد تردد ، الى الاستيلاء على ممتلكات الوقف وتعمل على اقامة محاكم شرعية اسلامية (اثنتان في الناصرة وعكا في أواخر سنة ١٩٤٨ ، واثنتان في يافا والطيبة في أوائل سنة ١٩٥٠) وتعين قضاتها بأمر من وزير الاديان(١٢٨). وعندما طعـــن في شرعية هـــذه الاجراءات ، سارع الكنيست فأقر ، بناء على اقتراح الحكومة ، قانونا خاصا للمصادقة عليها(١٢٩)، على الرغم من اعتراض بعض اعضاء الكنيست عليه لعدم استشارة الطائفة